http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2046) السنة الثامنة - الخميس (17) شباط 2011

الحكومة امام ازمة جديدة قديمة اسمها المتسربون من الدراسة

في خطوة غير مسبوقة وتؤكد بقاء روح التسلط والتعالي على المواطنين والابتعاد عن ايجاد معالجات لمشاكلهم، أرسل وزير التربية محمد تميم كتابا رسميا إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطالب فيه بقطع مفردات البطاقة التموينية عن أسر الطلبة المتسربين من مدارسهم ، وإشراك وزارة التجارة مع المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات لتنفيذ هذا الأمر.

وتشير تقارير صادرة عن منظمة اليونسيف التابعة للامم المتحدة ان عدد المتسربين من المدارس في عموم العراق بلغ ٦٠٠ الف طفل متسرب من الدراسة، وهذا يعني ان البطاقة التموينية سوف تحجب عن ٦٠٠ الف عائلة، فقيرة بامس الحاجة اليها، دون ان نغفل حقيقة ان اغلب العوائل لم تحصل على مفردات البطاقة التموينية منذ اشهر عديدة ، كما انها لولا العوز والفاقة ما اضطرت الى زج ابنائها في سوق العمل المرهق وحرمانهم من حقهم في الدراسة اسوة باقرانهم ، هؤلاء المحرومون انخرطوا قسراً في العمل بمهن شاقة لكسب قوت يوم عوائلهم. وتشير الدلائل والمعلومات الى ان ظاهرة التسرب من المدرسة ليست وليدة اليوم او البارحة بل هي نتاج لحروب عديدة مدمرة خاضها العراق طوال العقود المنصرمة، وما زاد في تفاقم المشكلة في الاونة الاخيرة زيادة نسب الفقر والبطالة في المجتمع الى جانب ضحايا الارهاب والاحتقان الطائفي الذي غيب ارباب الاسر ما جعل العائلة تلجأ الى تشغيل الابناء وعدم ارسالهم الى المدارس.

بغداد / سها الشيخلي ..... تصوير / ادهم يوسف

الناطق باسم الوزارة يؤكد ومدير التخطيط ينفي

وزارة التربية تقترح على مجلس الوزراء قطع البطاقة التموينية عن عوائل المتسربين

دراسة تؤكد وجود مليون طفل متسرب من المدرسة في العراق

الوزارة تؤكد

وبشأن هذه القضية فقدصرح الناطق باسم وزارة التربية وليد حسين للمدى إن وزير التربية الجديد محمد تميم أرسل كتابا رسميا إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطالب فيه بقطع مفردات التموينية عن أسر الطلبة المتسربين وإشراك وزارة التجارة مع المديريات العامة للتربية في تنفيذ هذا الأمر، واكد حسين ان الوزارة ما زالت تعمل بنظام الزامية التعليم ولن تحيد عنه.

واختتم حديثه بالإشارة إلى أن الوزارة تنتظر الآن موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على كتابها المشار اليه اعلاه لكي تتخذ الخطوات المناسبة بشأنه.

ويرى الناطق أن قانون التعليم الإلزامي الذي مازال نافذا حتى الآن يسمح باتخاذ العديد من الإجراءات التي تجبر الطلبة المتسربين على العودة إلى مقاعد الدراسة.

أطفال.. رجال

غير ان الافت للنظر ان نجد في اغلب التقاطعات المرورية والساحات العامة الى جانب الاسواق المكتظة ،اطفال بعمر الدراسة وهم يتوسلون اصحاب السيارت والمارة شراء ما يحملون من مناديل ورقية، او انواعا معينة من السكائر برافعة خشبية، فجبار البالغ من العمر ١١ سنة والذي ترك الدراسة هذا العام بحسب ما ذكر بعد ان نجح من الصف الخامس الابتدائي الى الصف السادس الابتدائي وبتفوق الا ان يد الإرهاب طالت حياة والده وتركت له ثلاثة اشقاء أماً مريضة مما جعله يترك الدراسة وينخرط في عمل والده ليحل محله مضطرا، وعن سؤالنا عما اذا كان المكسب يسد رمق العائلة اجاب جبار انه بالكاد يسد الرمق والحمد لله. الطفل الاخر المتسرب من الدراسة كان رزاق البالغ من العمر ٨ سنوات والذي يعمل صباغا للاحذية الذي التقيناه في احدى شوارع العاصمة قال عندما سألناه عن سبب تركه للدراسة:

الدراسة تحتاج الى مصاريف عديدة، وهي لا تطعم الافواه الجائعة، كان ذلك الطفل الصباغ يتحدث بفلسفة بدت كبيرة على من في مثل سنه، وفي معرض اجابته عن سؤالنا عن والده قال تركته احدى الانفجارات التي حدثت مؤخرا مشلولا، وهو يحتاج الى العلاج والى عملية ولكن بعد سنة واحدة، وها انا اعمل صباغا لكي اسد الفراغ الذي تركه والدي إثر عوقه. ويشعر رزاق بالحرج وهو يرى نظرات رفاقه له عندما يعمل، ذلك لانه يتعامل مع مهنة غير محترمة، اردنا التخفيف عن رزاق وقلنا له ان العمل ليس عيبا بل العيب يكمن في مد اليد للاستجداء. طفل آخر كان يبدو اوفر حظا من رزاق فقد كان يعمل حمالا في اسواق الصدرية،التقيناه وهو يحمل حزمة كبيرة من (البصل الأخضر) قال حسن:

عمري ٨ سنوات وكنت في الصف الثاني الابتدائي وشاطر في الدراسة الا ان والدي تم سجنه ولا نعرف لماذا؟ وتركنا انا وامي وشقيقات اثنتين، امي مريضة تعاني من مرض في الكبد، واعمل حمالا في محل بقالة يمتلكه خالي، الذي يعطيني (اجرة يومية) قدرها خمسة آلاف دينار ادفع منها اربعة آلاف لوالدتي وادخر لنفسي الف دينار يوميا. وعن الوجبات التي يتناولها قال حسن ان خاله يطعمه الفطور والغداء، ويذهب الى امه لتناول العشاء وبذا يكون الالف دينار في جيبه يدخره كما يقول الى اليوم الاسود.. وعن المبلغ الذي استطاع ان يجمعه طوال عام، أشار حسن أن ذلك شأن شخصي وسري لا يمكن البوح به، وعندما قدمت له فئة نقدية بخمسة الاف دينار كهدية من الجريدة رفض الطفل حسن بشدة وهو يردد (شكرا.. انا لست بفقير الحال) ازددت إعجاباً بذلك الصغير الذي يمتلك عزة النفس التي غابت عن الكثير من المتسولين في الشوارع ومن هم اكبر من عمره. مثل هذه النماذج التي التقيناها وغيرها تشير بما لا يقبل الشك ان هؤلاء الصغار كانوا مجبورين على ترك الدراسة ولم يتسربوا من اجل اللهو او اللعب في الطرقات وهم بحاجة للنظر إلى ظروفهم نظرة موضوعية بعيدة عن التسرع وقطع الارزاق ،دون ان نغفل ان البعض ربما ترك الدراسة لغير هذه الاسباب.

الوزارة تنفي!

ونفى مدير عام التخطيط والمتابعة في وزارة التربية علي الزبيدي صدور كتاب من الوزارة معنون الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بخصوص قطع البطاقة التموينية عن الطلبة المتسربين عن الدراسة وقال:

الوزير لم يصدر أيّ أمر بهذا الخصوص لانة لا يمتلك هذه الصلاحية، بل ولا تملك هذه الصلاحية حتى الامانة العامة لمجلس الوزراء، كل ما في الامر ان هناك مقترح ما يزال قيد الدراسة للحد من ظاهرة التسرب من الدراسة، والمقترح هذا لا يزال حبر على ورق، وليس كل ما ينشر قابل للتصديق، فانا مدير عام في الوزارة ومعني بمثل هذه الامور ولم يصلني مثل هكذا كتاب!.

واضاف ان ظاهرة التسرب قديمة كما تعلمون واسبابها عديدة، ونحاول بشتى الوسائل منها الترغيب والترهيب الحد منها، كما ندرس ربطها بالبطاقة التموينية، ولدينا برامج للتقليل من فرص التسرب، مشيراً الى ان اسباب التسرب عديدة ومتشعبة وليس كلها تحت سيطرة وزارة التربية، ونجد ان عوامل كثيرة منها خارج ارادة الوزارة، وكل همنا كوزارة العمل للحد من هذه الظاهرة وسنرجع الى اساليبنا القديمة في الجرد للعوائل التي لديها اطفال في سن الدراسة وهو الاسلوب القديم والمسح الميداني، والتاشير على ابواب العائلات التي لديها اطفال بسن الدراسة او ليس لديها، وستقوم بهذه المهمة الهيئة التعليمية.

النقابة تستغرب!

واستغرب نقيب المعلمين الدكتور محسن علي نصيف من أمر مقترح الوزارة قطع البطاقة التموينية عن الطلاب المتسربين عن الدراسة وقال:

ما علاقة البطاقة التموينية بالتسرب، هذا الطالب المتسرب هو فرد عراقي من حقوقه الحصول على البطاقة التموينية بعيدا عن اية اعذار، ثم ان هذا التلميذ مهما كان عمره لم يترك الدراسة لكي يلعب في الطرقات كما نعلم بل تركها مجبرا، فهو يعمل لإعالة أسرته التي هي بأمس الحاجة إلى عمله، وهو بعمله هذا افضل بكثير من الانخراط في جرائم الارهاب، فالارهاب يبحث عن المحتاجين وخاصة من صغار السن لكي يكونوا انتحاريين ومنفذين للاعمال الارهابية. وقال الوزارة بحجبها البطاقة التموينية عن هؤلاء المتسربين انما تقدمهم كحاضنة للارهاب، العلاج يجب ان يكون مدروسا وعبر لجان متخصصة كأن يكون تقديم اعانات مالية للعوائل المحتاجة،و تشغيل المتسربين في دوائر مسائية وحمايتهم من العمل الشاق والخطر في القطاع الخاص.

واضاف النقابة عضو في هيئة الرأي لكننا لم نعلم بهذا الاجراء، و سوف نرسل كتابا رسميا اليوم نخاطب به الامانة العامة لمجلس الوزراء للاستفسار بشأن الموضوع، لان الامر تجاوز على حقوق الانسان، انه يعني العودة الى اساليب نظام صدام المقبور حيث كان يهدد بالبطاقة التموينية وهي قوت الشعب، وهي حق شخصي لا يمكن المساس به مهما كانت الاسباب،و كان من الضروري ان تعالج الحكومة الازمات العديدة التي يعاني منها المجتمع، فهي مثلا لم تعالج مشكلة البطالة ولا مشكلة السكن ولا الفقر، فلماذا تصادر وزارة التربية حق المتسربين في مفردات البطاقة التموينية؟.

المنظمات تحتج

عضوة منظمة اطفال العراق الدكتورة فاتن الصالحي قالت:

الطفولة في العراق مغبونة، ولم تاخذ حقها في الحياة، بل ومن ابسط تلك الحقوق ان التلميذ يضحي بمستقبله من اجل اعالة اسرته، فكيف نكافؤه؟ بهذا الشكل غير الانساني، انا كأم وكناشطة في مجال حقوق الطفولة احتج وبشدة على وزارة التربية كونها لم تخضع الموضوع الى النقاش او حتى احالته الى لجان مختصة اوتستعين بالمنظمات والجمعيات الخاصة بالطفولة،و الامر لا يمكن ان يعالج بطريقة الخطأ بالخطأ، هذا اذا سلمنا ان الطفل المتسرب ليس من اجل اعالة اسرته، بل لانه لا يرغب في الدراسة، فحتى لو كانت للطفل مثل هذه النوازع، فلماذا نعاقبه بقطع حق من حقوقه كمواطن في الدولة؟.

واوضحت ان وزارة التربية ليست الجهة التنفيذية لا بل ليس هناك جهة مهما كبرت وطالت تمتلك حق حجب البطاقة التموينية عن المواطنين لاي سبب من الاسباب.

من منظمة شمس للمراة والايتام، احتجت الدكتورة روناك توفيق عضو اللجنة المذكورة لدى سماعها بنبأ قطع البطاقة التموينية عن المتسربين من الدراسة واكدت ان القرار المذكور قرار تعسفي بحق الاسر الفقيرة والارامل اللواتي يلجأن الى تشغيل الطلبة الصغار من اجل لقمة العيش الشريفة، واكدت الدكتورة توفيق ان المنظمة التي تعمل معها لديها ١٠٠٠ ارملة هن بأمس الحاجة إلى عمل الأولاد الصغار، لكي يحافظن على العائلة من الانزلاق في مهاوي الرذيلة سواء كانوا صغارا أم كبارا، كما ان مثل هذه العوائل تضطرلتشغيل اطفالها لابعاد افراد الاسرة عن الحاضنة الارهابية التي باتت تبحث عن المعوزين لكي تجندهم باعمال ارهابية او انتحارية من اجل الحصول على بضعة دولارات.

مليون طفل متسرب

عضو الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية الدكتور محمد عبد الحسن ناصر أكد، إن وراء التسرب من الدراسة اسباب سياسية، اجتماعية، اقتصادية، فقد شهد العراق طوال السنوات السبع الماضية حالات عنف شديدة سببها سياسي مبطن بالطائفية فكان التهجير الذي طال اغلب مناطق العراق من شرقه الى غربه، ما ارغم الطلبة وخاصة الصغار منهم على ترك الدراسة والاسباب هنا عديدة قد تكون بعد المدرسة عن محل اقامة الطفل المهجر، او الخوف الذي يلاحق العائلة المهجرة ما يمنعها من ارسال الاطفال الى المدرسة، هذا اذا ما وضعنا جانبا حاجة الاسرة الى عمل الصغار وخاصة تلك التي فقدت معيلها، كما ان الثقافة الاجتماعية لا تشجع على اكمال الطالب دراسته، فالأب كاسب وكذلك الأم، ولدينا دراسة مستفيضة عن تسرب التلاميذ من المدارس تم اعدادها مع وزارة التربية اوضحت الاسباب والحلول، اما اللجوء الى حجب البطاقة التموينية عن الطالب المتسرب فارى الامر لا يخلو من تجني على الاسرة، فلدينا وفق دراسة اعدت مؤخرا ان عدد المتسربين في العراق هم مليون طفل، هل يعني ذلك حجب البطاقة التموينية عن كل هذا العدد الكبير من الاطفال وهم باشد الحاجة اليها، فالدراسة تشير الى ان اغلب الاعمال التي يمارسها الطفل المتسرب هي اعمال لا تتناسب وطفولته وتحط من كرامته كفرد في المجتمع منها على سبيل المثال جمع (العلب الفارغة) من الطرقات وتواجدهم بين تلال القمامة في مناطق بعيدة عن السكن، وعن البديل من قطع مفردات البطاقة التموينية عن الطفل المتسرب يجد الباحث الدكتور ناصر ان البديل يمكن ان يكون:

تخصيص مبلغ ١٠٠ الف دينار للطفل الذي تجبره ظروفة بالعمل لإعالة أسرته.

كسوة موسمية للطفل الى جانب مجانية الكتب والمستلزمات الدراسية الاخرى.

محفزات التغذية المدرسية حيث يعاني غالبية المتسربين من سوء التغذية، فلماذا لا نفعل برامج التغذية المدرسية خاصة في مناطق القرى والارياف؟

وخلص الدكتور ناصر الى الحديث ان هذا القرار الذي تبنته وزارة التربية غير واقعي ولا منطقي، فعندما لجأت إليه الحكومة في السبعينيات كان المجتمع آنذاك أكثر رفاهية مما هو عليه الآن، وكان مستوى التعليم احسن بكثير مما هو الان، ونجد الرسوب في بعض المدارس يشكل ٥٠٪، وهناك مدارس نسبة الرسوب فيها تصل الى ٧٠٪ فلماذا اللجوء الى مثل هذا القرار التعسفي؟

نقيب المعلمين : مقترح غير مدروس ومشكلة المتسربين تحتاج الى جهود أكبر تفوق طاقة التربية